

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد فايز حمارنة

وعضوية القضاة السادة

محمد المحادين، هاني قاقيش، د. فؤاد الدرادكة، زاهي الشلبي

الممیزة: شركة بنك الاستثمار العربي الأردني.  
وكيلها المحامي عبدالناصر عبدالرحيم.

المميز ضده: سامي سـ محمد محمد جمعة.  
وكيله المحامي محمد جاسر مسعود.

بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٢٦ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة استئناف حقوق عمان في القضية رقم (٢٠١٣/١١٦٥٣) فصل (٢٠١٣/١١/٢٥) القاضي برد الاستئناف موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق عمان في القضية رقم ٢٠١١/٢٩٧٨ فصل ٢٠١٢/١٢/٢٤ القاضي: (برد دعوى المدعين لتقديمها ممن لا يملك الحق بتقديمها وتضمين المدعية الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة) مع تضمين المستأنفة الرسوم والمصاريف ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة للمستأنف ضده عن مرحلة الاستئناف.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي:

(١) أخطأت المحكمة بالقرار المستأنف وجاء قرارها مخالفاً للقانون وغير معلل تعليلاً سليماً.

٢) خالفت المحكمة بالقرار المميز اجتهادات محكمة التمييز ومنها القرار رقم ٢٠١٢/١٢١٨ فصل ٢٠١٢/٦/١٤.

٣) وبالتناوب، أخطأت المحكمة بتفسير نص المادة (٢/٤٤) من قانون نقابة المحامين رقم ١١ سنة ١٩٧٢ المعدل وقولها إن الإنابة المنصوص في المادة (٢/٤٤) من قانون نقابة المحامين يشترط أن تكون قضية معينة، ذلك أن التفسير يخالف سياق النص بمجمله ويحمل النص ما لا يحتمل.

٤) وبالتناوب، خالفت المحكمة نص المادة (٢٤) من قانون أصول المحاكمات المدنية وقررت بطلان تسجيل الدعوى رغم أن نص المادة (٢٤) لا يسمح بذلك.

لهذه الأسباب طلب وكيل الممیزة قبول التمييز شكلاً وفي الموضوع نقض القرار المميز.

بتاريخ ٢٠١٤/٢/٦ قدم وكيل المميز ضده لائحة جوابية طلب في نهايتها قبولها شكلاً وفي الموضوع رد التمييز.

## القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعية شركة بنك الاستثمار العربي الأردني أقامت بمواجهة المدعى عليه سامي سعد محمد جمعة الدعوى البدائية الحقوقية رقم ٢٠١١/٢٩٧٨ لدى محكمة بداية حقوق عمان للمطالبة بمبلغ ٤٢٣٢٨,٧٦٠ ديناراً.

وقد أسست دعواه على سند من القول:

١- المدعية شركة مساهمة عامة تقوم بممارسة الأعمال المصرفية وفقاً لقانون البنوك وقانون البنك المركزي.

٢- ترصد للمدعية بذمة المدعى عليه المبلغ المدعى به وذلك بموجب كمبيالة استحقاق غب الطلب بقيمة ٤٣٢٠٥ ديناراً موقعة من المدعى عليه.

٣- رغم المطالبة المتكررة لم يقم المدعى عليه بدفع المبلغ المدعى به.

٤- المدعية ترغب بإلقاء الحجز التحفظي على أموال المدعى عليه المنقولة وغير المنقولة لنتيجة الدعوى.

باشرت محكمة الدرجة الأولى نظر الدعوى والاستماع لأدلتها وبتاريخ ٢٤/١٢/٢٠١٢ أصدرت قرارها الذي قضت فيه برد دعوى المدعية كونها مقدمة ممن لا يملك حق تقديمها مع تضمينها الرسوم والمصاريف ومبلغ ٥٠٠ دينار أتعاب محاماة.

لم تقبل المدعية بالقرار فطعننت فيه استئنافاً للأسباب الواردة بلائحة الاستئناف .

نظرت محكمة الاستئناف الدعوى الاستئنافية رقم ١١٦٥٣/٢٠١٣ وبعد استكمال إجراءات التقاضي على النحو الوارد بمحاضرها وبتاريخ ٢٥/١١/٢٠١٣ أصدرت حكمها الذي قضت فيه برد الاستئناف موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف مع تضمين المستأنفة الرسوم والمصاريف ومبلغ ٢٥٠ ديناراً أتعاب محاماة للمستأنف ضده عن هذه المرحلة من مراحل التقاضي.

لم يلقَ الحكم الاستئنافي قبولاً لدى الممينة فطعننت فيه تمييزاً للأسباب الواردة بلائحة التمييز المقدمة من وكيلها بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠١٣ وهو أول يوم دوام يلي آخر يوم لتقديم التمييز وهو ٢٥/١٢/٢٠١٣ عطلة رسمية فيكون التمييز مقدماً ضمن المدة القانونية والذي تبلغه وكيل المميز ضده وقدم لائحة جوابية.

ورداً على أسباب التمييز:

وعن السبب الأول القرار مخالف للقانون وغير معلل.

في ذلك نجد إن هذا السبب جاء بشكل عام مبهم لم يبين فيه الطاعن وجه المخالفة القانونية لغايات بسط الرقابة مما يتعين رده.

وعن السبب الخامس لكل ما تراه محكمتنا فإن هذا السبب لا يصلح للطعن مما يتعين الالتفات عنه.

وعن باقي أسباب التمييز ومفادها تخطئة محكمة الاستئناف بتفسير المادة (٢/٤٤) من قانون نقابة المحامين بقولها يشترط أن تكون الإنابة في قضية معينة أي أن تكون القضية مسجلة تحت رقم معين ومنظورة أمام القضاء حتى يمكن تعيينها على نحو يميزها عن باقي القضايا مخالفة بذلك الاجتهادات القضائية بهذا الخصوص.

في ذلك نجد إن للوكيل أن يوكل غيره فيما وكل به إذا كان مأذوناً بذلك من قبل الموكل طبقاً لأحكام المادة (٨٣٤) من القانون المدني.

وللمحامي الوكيل أن ينيب بتفويض موقع منه محامياً في قضية معينة في أي عمل موكل إليه بموجب وكالته وضمن الشروط الواردة فيها ما لم يكن هناك نص يمنع مثل هذه الإنابة طبقاً لأحكام المادة (٢/٤٤) من قانون نقابة المحامين رقم ١١/ لسنة ١٩٧٢.

وحيث إن الإنابة المعطاة من المحامي الأستاذ عبدالناصر عبدالرحيم للمحامي المناب بلال سعيد أحمد الحاج علي والتي قدمت الدعوى بموجبها لدى محكمة بداية حقوق عمان لغايات تسجيلها موقعة من الوكيل الأصيل المخول بموجب وكالته الخاصة التي أقيمت الدعوى بالاستناد إليها المحفوظة في الملف عن المدعي بإنابة غيره من المحامين.

وحيث تضمنت الإنابة أسماء الخصوم والمحكمة التي ترفع الدعوى لديها وتفويض المحامي المناب بتسجيلها وتضمنت تفويضه بكافة الصلاحيات الممنوحة له بموجب وكالته.

فإن هذه الإنابة تخول المحامي المناب بتقديم الدعوى لقلم المحكمة لغايات تسجيلها مع الإشارة إلى أن هذا الأمر من الأمور الإجرائية التي تقتضيها إجراءات قيد الدعوى ولا يعيب الإنابة عدم وجود رقم الدعوى لأن الرقم لا يكون معلوماً قبل التقديم والتسجيل لدى القلم المختص.

وحيث نهجت محكمة الاستئناف نهجاً مغايراً فإن هذه الأسباب ترد على الحكم المطعون فيه وتوجب نقضه.

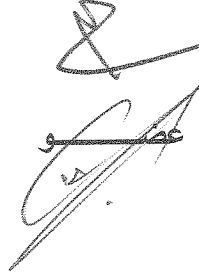
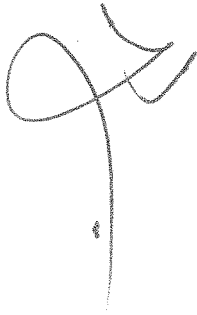
لهذا نقرر نقض الحكم المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها لإجراء المقتضى القانوني.

قراراً صدر بتاريخ ١٤ شوال سنة ١٤٣٥هـ الموافق ١٠/٨/٢٠١٤م.

القاضي المترايس

عضو

عضو



عضو

عضو

رئيس الديوان

رئيس الديوان

دقق/ع م

